



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة بمصر - عدد غير اعتيادي

(العدد ٢٥ مكرر "ب") الصادر في يوم الأربعاء ١٥ شعبان سنة ١٣٧٥ - ٢٨ مارس سنة ١٩٥٦ (السنة ١٢٧ هـ)

مادة ٣ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بديوان الرياسة في ١٥ شعبان سنة ١٣٧٥ (٢٨ مارس سنة ١٩٥٦)

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المواصلات رئيس مجلس الوزراء  
(فائد جناح) جمال سالم جمال عبد الناصر حسين

وزير الأوقاف وزير العدل وزير الصحة العمومية  
أحمد حسن الباقوري أحمد حسني نور الدين طواف

وزير الزراعة وزير الخارجية وزير الإرشاد القومي  
عبد الرزاق صدقي محمود فوزي فتحي رضوان

وزير الشؤون البلدية والقروية

(فائد جناح) عبد اللطيف محمود البغدادي

وزير الداخلية وزير الأشغال العمومية

زكريا محيي الدين، بكاشي (أ. ح) أحمد عبده الشرباصي

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وزير التربية والتعليم

حسين الشافعي، بكاشي (أ. ح) كمال الدين حسين، صاغ (أ. ح)

وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية ولشؤون الإنتاج

(فائد جناح) حسن ابراهيم

وزير الدولة وزير الحوية

(قائم مقام) أنور السادات عبد الحكيم عامر، لواء (أ. ح)

وزير التكوين وزير التجارة والصناعة وزير المالية والاقتصاد

محمد أنور السادات محمد أنور السادات محمد أنور السادات

## قانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٦

بالإذن لوزارة المالية والاقتصاد في أن تؤدي نيابة عن موظفي الحكومة ومستخدميها والخدمة الخارجين عن الهيئة وعمال اليومية بها قيمة السندات التي يرغبون في الاكتابها في قرضي الإنتاج ٣,٥٪ و ٣,٥٪ مع تقسيطها عليهم

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣؛ وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية؛

وعلى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٦ بالإذن لوزير المالية والاقتصاد في إصدار قرضين لشروعات الإنتاج؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يؤذن لوزير المالية والاقتصاد في أن يأخذ من الأموال الموجودة تحت يد الحكومة قيمة السندات التي يكتسبها موظفو الحكومة ومستخدموها والخدمة الخارجون عن الهيئة وعمال اليومية بها في قرضي الإنتاج ٣,٥٪ و ٣,٥٪.

مادة ٢ - ترد هذه المبالغ بدون فوائد إلى الأموال الموجودة تحت يد الحكومة عند تحصيلها على أقساط من المكتتبين من الفئات المذكورة